



بيئة هشة

الارتباط بذوي إعاقة:
عقدٌ يُوقع عليه المجتمع

نساء حوامل دفعن ثمن
أخطاء التشخيص الطبي

عامل في محل تجاري:
دخل لا يوازي المشقة

ظاهرة "التكيش" تقود
الكثيرين إلى السجن

WWW.LASTSTORY.NET



فبراير 2023



بودكاست تابو



بودكاست اجتماعي يناقش القضايا الحساسة في
المجتمع الفلسطيني، يمكنكم الاستماع إلى الحلقات
عبر قناتنا على تطبيق ساوند كلاود.

WWW.LASTSTORY.NET



WWW.LASTSTORY.NET



آخر قصة
LAST STORY

مجلة إلكترونية تصدر عن منصة آخر
قصة الإعلامية المستقلة

رئيس التحرير
فادي جمال الحسني

مدير التحرير
نجلاء السكافي

رسومات
آلاء الجعبري

تصميم
منار الكرد

العدد (6)



المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: هل من مكتسبات؟

كُتِبَتْ: سلمي العجلة

استطاعت إسراء حسن (اسم مستعار) أن تتولى مناصب قيادية في مجال العمل السياسي، إيماناً منها بأهمية إيصال صوت المرأة الفلسطينية بمراكز صنع القرار، رغم أنها خرجت من بيتٍ يرى أنّ صوت المرأة عورة. تدرس إسراء (21 عاماً) القانون باللغة الإنجليزية في إحدى جامعات قطاع غزة، كما تعمل في الوقت نفسه في مجال "كتابة المحتوى"، بغرض الإنفاق على دراستها الجامعية. تقول الفتاة في حديثٍ لـ "آخر قصة"، "أعمل وأسدد رسومي الدراسية لأن عائلتي محدودة الدخل لا تؤمن بأهمية التعليم بالنسبة للفتاة وفقاً لموروثاتها الثقافية التي تحصر حضور المرأة في المطبخ فقط". ورغم أنّ إسراء تنحدر من عائلة محافظة وتخضع لقيود عرفية، لكنها وجدت في العمل السياسي ما يُلبي طموحها لتحقيق ذاتها بالوصول لمراكز مُتقدمة سياسياً؛ تؤهلها إلى خلق تغيير حقيقي في الواقع الفلسطيني، وتمهد إلى طريق آمن لمستقبل النساء في بلادها.

وأظهرت النتائج كذلك أنّه على صعيد النقابات، مثلت النساء ما نسبته 9% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية لعام 2019 فقط.

وبالعودة إلى إسراء التي تمثل أنموذجاً لطموح المرأة الفلسطينية في خوض غمار العمل السياسي، فقد ظهر اهتمام الفتاة بهذا المجال مُبكراً، وعنه قالت: "خلال دراستي في المرحلة الثانوية لاحظت ميولي السياسية التي عملت على تنميتها بالقراءة المعمقة حول أحداث الربيع العربي إلى جانب اقتنائي الكثير من الكتب حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

يأتي ذلك كله أيضاً في غمرة إدراكها التام للصعوبات التي تواجه النساء في خوض غمار هذا العمل، خاصة في ظلّ شبه انعدام لوجود المرأة في المناصب السياسية بفلسطين، إذ تُشير الإحصاءات إلى وجود فجوة كبيرة في التمثيل السياسي بين نسب الرجل والمرأة في فلسطين.

ويُقدّر التقرير المعنون بـ "المرأة في مواقع صنع القرار" الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز شؤون المرأة، عام 2020، أنّ نسبة تمثيل النساء في المجلس المركزي بلغت 5% فقط في عام 2018. أما نسبة تواجدهم كأعضاء في المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني بلغت 11% في كلٍ منهما على حدة.



وقد عزز بروز هويتها السياسية أيضًا اختلاطها بشخصيات بارزة ميدانيًا من محيطها الخاص؛ الأمر الذي ساهم في إرثها فكريًا وبلورة توجهها نحو السياسة الذي دعمته بمجال دراستها في القانون وهو ما ساعدها في التعرف على حقوقها وطرق نيلها وفهم الكثير من المواضيع المتعلقة بقوانين السياسات العامة ومجال القانون الدولي والإنساني.

وسرعان ما نشطت الفتاة خلال دراستها الجامعية في مؤسسات المجتمع المدني، حيث تشير إلى أنها انخرطت في إطار تنظيم ورش العمل واللقاءات عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشاركة المرأة السياسية، إضافة إلى مواضيع أخرى كالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

لم تتوقف عند ذلك إذ كان أمامها فرصة ذهبية خلال الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي كان مفترض أن تتم عام 2021 للإثبات نفسها، وبالفعل اقتنصت الفرصة واستطاعت الانضمام لأحد الأحزاب السياسية بعدما وجدت في فلسفتها ورؤيتها ما يُشبع ميولها وخلال فترة وجيزة تمكنت من تولي مناصب قيادية فيه رغم صغر سنها.

وأتى القانون بالنص على ذلك عبر عدد من المواد، (6)، و(10)، و(26) وجميعها أكدت على أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات وضمنت عدم التمييز على قاعدة إن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان في المحصلة.

ويرجع ضعف مشاركة المرأة في المجال السياسي بما يتنافى مع ما ضمنه لها القانون إلى جملة من الأسباب، وفق مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في قطاع غزة القانونية زينب الغنيمي، وفي مقدمة هذه الأسباب، ضعف الإرادة السياسية للسلطة والأحزاب السياسية التي لا تُصر على إشراك النساء، بالإضافة إلى تراخي الأحزاب السياسية باستقطاب جمهور من النساء قادر على عكس نفسه في الانتخابات الحزبية؛ ما يؤدي إلى انعدام تبوء المرأة مراكز حزبية متقدمة.

تشمل مشاركة المرأة في المجال السياسي، كما قالت الغنيمي، وجود النساء في الانتخابات البرلمانية وانتخابات الاتحادات والنقابات بما يتضمن لجان المفاوضات ولجان المصالحة، وكذلك مشاركتها في مجالس أمناء الجامعات والمستويات الوظيفية العليا من درجة مدير عام فما فوق، لكن المرأة الفلسطينية تغيب عن ذلك كله بدرجة مرتفعة. ولم تذهب مديرة طاقم شؤون المرأة بقطاع غزة نادية أبو نحلة، بعيداً عن سابقتها في إرجاع هذا الغياب القسري عن تولي المرأة للمناصب العليا داخل الأحزاب، إلى الانقسام الفلسطيني الذي وقع عام 2006، وعنه قالت إنه خلق دوامة من الهموم شغلت المجتمع الفلسطيني على حساب المطالبة بحقوق النساء في العمل السياسي.

في المقابل، ذكرت نهى البحيصي عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في الأقاليم الجنوبية، سبباً آخر لضعف تمثيل المرأة سياسياً، وهو النظرة الذكورية في المجتمع الفلسطيني التي تؤدي إلى تأخر وصول النساء لمراكز صنع القرار.

وأوصت البحيصي في سياق حديثها لـ"آخر قصة" النساء بضرورة الإيمان بأنّ التغيير الحقيقي في معركة نضالهن يحدث إذا رغبين هن بإعلاء شأنهن وأمنّ بذواتهن وقدراتهن على القيادة.

ضعف الإرادة السياسية للسلطة والأحزاب السياسية التي لا تُصر على إشراك النساء، بالإضافة إلى تراخي الأحزاب السياسية باستقطاب جمهور من النساء قادر على عكس نفسه في الانتخابات الحزبية؛ ما يؤدي إلى انعدام تبوء المرأة مراكز حزبية متقدمة.

مضت التطورات مع إسراء بوتيرة سريعة وغُيّبت أيضًا في تلك الفترة سكرتيرة العمل الطلابي في جامعته فيما كانت تلك الخطوة من المراحل المفصلية في حياتها، لكن الأمر لم يستمر طويلاً على هذا النحو، إذ أوضحت لـ"آخر قصة"، "واجهتني الكثير من التحديات أهمها عملي في بيئة جامعية ترفض تفعيل الأطر الطلابية عامة فكان منصبي هذا شكلياً فقط". وكان للمجتمع الذي يُحجم دور المرأة في نقل أفكارها ورؤيتها المستقبلية من مبدأ صورته النمطية عن عمل النساء في السياسة المتمثلة في ضعف قدرتهم على مزاولة المجال واتخاذ القرارات الحاسمة والعقلانية كنظرانهم من الرجال، دور كبير في قرار إسراء تجريد نشاطها الطلابي وانقطاعها عن العمل التنظيمي لعدم تقهها بالأحزاب التي تهمل دور الشباب والمرأة تحديداً، حسبما قالت.

على الرغم محاولات إسراء للدخول إلى عالم السياسة من بوابة الأذرع الطلابية التنظيمية، لكنها فُتيت بالفشل ولم تستمر في هذا الطريق طويلاً. تجربة تعكس في مضمونها الضعف الحاد في المشاركة السياسية للمرأة، حيث تُظهر الإحصاءات ضعفاً حاداً في تقلد المرأة الفلسطينية مناصب سياسية عليا، بما يخالف ما نصّ عليه القانون الفلسطيني الأساسي المعدل الذي تناول حق المرأة بالمساواة والمشاركة المنصفة.

الارتباط بذوي إعاقة: عقد يوقع عليه المجتمع



كتبت: ميساء أبو زكري

بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته. ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق*.

غير أن، فئة ذوي الإعاقة تعاني من وطأة أفكار نمطية رسمها المجتمع عن اختيار شريك الحياة. ومنها أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يصلحوا للزواج وإذا ما قرروا الارتباط فعليهم الاختيار من ذوي الإعاقة مثلهم.

وهنا طرحت "آخر قصة" سؤالاً حول مدى تأثير الإعاقة على العلاقة الزوجية؟ وهل هي عائق أمام الزواج والإنجاب فيما بعد؟ إذ أفاد المدير التنفيذي للمركز الوطني للتأهيل المجتمعي وائل أبو رزق بأن الإعاقة لا تمثل أي عائق أمام الارتباط. مشيراً إلى أن بعض الإعاقات بحاجة إلى تأهيل ما قبل الزواج.

ومن الأمثلة على بعض الإعاقات التي تحتاج إلى عملية تأهيل قبل الزواج وفقاً لأبو رزق. هم الأشخاص الذين يعانون من إعاقة حركية بحيث يكون التأهيل للزوجين مع التوعية في التعامل بينهما. أما الذين يعانون من إعاقات بصرية أو سمعية ليسوا بحاجة لذلك. مبيناً أنه فيما يتعلق بالإنجاب فذوي الإعاقة كالأصحاء تماماً وإذا لم يكن لديهم موانع طبية يتم الإنجاب بشكل طبيعي جداً.

لم يكن قرار ديمة عايدية مقبولاً في محيطها عندما وافقت على الارتباط بالشاب مؤمن قريقع الذي أصبح أحد ذوي الإعاقة بعدما بترت ساقه على إثر استهداف إسرائيلي له. حسبما تقول. وأضافت: "الناس صاروا يقولوا كيف بتوافقي على هيك زواج. انت مجنونة. انت ذاهبة للموت. ولكن أنا كنت مطمئنة. وبالفعل تزوجنا".

وكان الزوجان الثلاثينيان قد قررا الارتباط بعدما أصيب "مؤمن" وهو مصور صحفي إصابة بليغة عام 2008 نقل على إثرها للعلاج في المملكة العربية السعودية حيث تقيم ديمة. وتقول "في ذلك الوقت ذهبت لإجراء مقابلة صحافية معه وأعجبت جداً بصره وقبوله بكل رضا بتر قدميه وبعد فترة تقدم للزواج مني فكان الدعم من والدي كبيراً لكن صديقاتي والجميع حولي أنكروا علي ذلك".

ليست ديمة فقط التي عانت من نظرة المجتمع وإنكاره عليها الارتباط بأحد الأشخاص ذوي الإعاقة كونها فتاة سليمة بدنياً. إذ بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة (55.023 شخصاً) في قطاع غزة. جاء عدد المتزوجين منهم (20.189 شخصاً). بينما بلغ عدد الذين حصلوا على صفة "مطلق/مطلقة" (1008 شخصاً). بحسب دراسة بحثية للمختص في قضايا الإعاقة مصطفى عابد.

وعلى الرغم من أن القانون الفلسطيني رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين. يضمن في المادة رقم (2) حقوق ذوي الإعاقة. إذ نصت على أن "للمعوق حق التمتع



بدورها، أكدت الأخصائية الأسرية عروب الجملة على وجود نماذج مجتمعية ناجحة لارتباط الأصحاء بذوي الإعاقة، وقالت "إذا كانت الإعاقة جسدية وحصل الزواج فهناك الكثير من الأمور كاحترام والحب والانسجام تغطي على وجود الإعاقة، كما أن حديث الناس لا يؤثر في الأشخاص الواثقين من سلامة فكرهم ومشاعرهم وطريقة تعاملهم مع الآخر". وبالتأكيد فإن أفكار المجتمع و أعرافه وتقاليده حول القوالب النمطية للزواج الناجح بأن يكون من فئات مجتمعية متماثلة صحياً وطبقياً وغيرها لا يؤثر إلا في الأشخاص المتضعفين فكرياً، بحسب الجملة التي ضربت مثالاً على أن يتزوج شاب سليم بفتاة من ذوي الإعاقة فيما هو يحبها ويحترم إنسانيتها ولديه قناعة عميقة بأن إعاقها ليست عائقاً أمام نجاح زواجهم.

ويُمثل زياد ولينا (أسماء مستعارة) أيضاً نموذجاً لشابين تحديا الكثير من الانتقادات المجتمعية عندما قررا الزواج. وكان التساؤل كيف يرتبط شاب من الأصحاء بفتاة تعاني من بتر في كفة يدها؟ دون أن يلتفت المجتمع إلى أنّ هذه الفتاة متعلمة وتعمل في سلك التدريس ومتميزة في مجالها، فكانت النظرة فقط من الإعاقة التي تعاني منها، وفقاً لزياد. وقال الشاب في حديث لـ "آخر قصة"، "في بداية زواجنا واجهنا الكثير من الصعوبات نتيجة كلام الناس وكانت زوجتي خجولة جداً من وضع يدها وعندما تقابل أي شخص تضع يدها في جيبها أو ترتدي الطرف الصناعي، لكن أنا رفضت هذه الفكرة وطلبت منها التخلص من الطرف وبدأت أعزز من ثقته بنفسها لتقبل إعاقته بقناعة".

قد تكون "لينا" حظيت بشاب ساعدها على تخطي الآثار السلبية التي تركتها انتقادات المجتمع اللاذعة لزواجها من شاب سليم، لكن الكثيرين غارت تلك الكلمات الجارحة عميقاً في أسفار أرواحهم، إذ يشير المختص النفسي ضياء أبو عون إلى أنّ هناك الكثير من الصعوبات يواجهها الأشخاص الأصحاء وذوي الإعاقة إذا ما قرروا الارتباط ببعضهم بعضاً خاصة إذا لم يكن لديهم قدرة على تحمل القرار.

وأكد أبو العون على ضرورة أنّ يحترم كل فرد في المجتمع مشاعر الآخرين وقراراتهم الشخصية إزاء أنفسهم والوعي بأهمية ما نتحدث به، إضافة لمراعاة الحساسية الانفعالية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديرهم وتكريم إنسانيتهم بالإشادة بقدراتهم ومهاراتهم وقوتهم دائماً.

نساء حوامل دفعن ثمن أخطاء التشخيص الطبي



كُتِبَ: ميساء ابوزكري

ما عاشته فاطمة التي فقدت جنينها المُتَظَر بعد 4 سنوات ورحلات علاج مرهقة. لم يقل ألماً عمّا حدث مع رانية محمد (37 عامًا) التي حملت بجنينها بعد انقطاع 10 سنوات عن الإنجاب، وعن هذه التجربة قالت: "لم أكن أعلم أنني حامل وتوقعت أن يكون لدي اضطرابات هرمونية فقط".

وتعمل السيدة رانية في سلك التعليم لكنها لم تستطع ممارسة عملها لشدة الإعياء الذي أصابها نتيجة مرورها في فترة ما يعرف بـ"الوحام"، وقالت: "حين اشتد الإعياء لجأت إلى طبيبة متخصصة في الحَي الذي أقطن به لإجراء الفحص اللازم. وقد أخبرتني بأسف خبر الحمل وهلاك الجنين في الوقت نفسه، ووصفت لي أقرصاً أتناولها عبر الفم للتخلص من الجنين دون جراحة".

غير أنّ رانية التي تناولت تلك الأقراص على مدار يومين فقدت قدرتها على الحركة نتيجة نزيف أصابها وعندما توجهت لمجمع الشفاء الطبي (المستشفى الحكومي الأكبر في قطاع غزة) تبين أنّ قلب جنينها كان ما يزال "نبضاً" لكن الأطباء لم يستطيعوا إنقاذه بعدما وصل فحص الدم "الهيوموغلوبين" لديها إلى أقل من 5 غم/ديسليتر، وهو ما يفترض أن يكون معدله الطبيعي أعلى من 11 غم/ديسليتر لدى النساء الحوامل.

وخوفاً على حياة الأم التي نجت بصعوبة بعد مدها بثمان وحدات من الدم، اضطر الأطباء للتخلص من جنينها عن طريق إجراء عملية جراحية. واعتبرت رانية أن ذلك خطأ لا يغتفر بحق طبيبة تسببت لها بالإجهاض وبمخاطر وآلام صحية ونفسية أيضاً.

بعد أربع سنوات من التداوي حملت فاطمة الجمل (30 عامًا) بجنينها الأول. وفي الشهر الثامن من الحمل أصابها آلام المخاض. وهنا توجهت مباشرة للمستشفى لكن خطأ تشخيص الطبيبة حينها لحالتها جعلها تخسر طفلها. كما قالت.

وأضافت الجمل بحزن بالغ: "وقتها شعرت بالكثير من الألم. وهرعت وزوجي إلى المستشفى لكن يبدو أن قدمونا ليلاً أزعج الطبيبة المتواجدة فتعاملت معي بقلة اهتمام واضحة. سألتني أسئلة روتينية وقالت إنّ سبب الآلام هي إصابتي بالالتهابات واستبعدت أن أكون في حالة ولادة مبكرة. فغادرتنا ولكن في الصباح عدنا مرة أخرى بعد تزايد الألم".

في الصباح، كانت الفاجعة بالنسبة لفاطمة وزوجها. حيث قام طبيب آخر بعمل الإجراءات الطبية اللازمة. ليكتشف حينها أن نبض الجنين قد توقف ليلاً نتيجة ارتفاع حاد في معدل ضغط الدم لدى الأم. والذي كان بالإمكان إنقاذه في الساعات الأولى من الآلام التي أصيبت بها لكن خطأ تشخيص الطبيبة الأولى لحالتها أدى إلى ذلك. حسبما قالت في سياق حديثها لـ "آخر قصة".

ما حدث مع فاطمة جعلها تعاني ظروفاً نفسية قاهرة. خاصة بعدما نصحتها طبيب مختص بتأجيل فكرة الحمل مرة أخرى إلى حين تعافيتها نفسياً وجسدياً لقاء ما أصابها. وقد يكون ما يُثير حنق النساء في قضية أخطاء التشخيص هو أنها تتكرر بين حين وآخر في ظروف مختلفة من واحدة إلى أخرى.

المتسبب بالضرر، وذلك بالاعتماد على تقديم الأمهات لشهادتهن الحية على ما حل بهن، بالإضافة إلى إجراء الفحوصات الطبية الموثقة التي تثبت أنّ الإجهاض جرى والجنين ما زال ينبض داخل الرحم فيما لا يوجد خطورة على حياة الأم في استمرار الحمل، تلك الإجراءات التي يحق للنساء اتباعها في حال ثبوت وقوع الخطأ التشخيصي.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، علاء السكافي، إنّهُ في مثل هذه الحالات تُرفع دعوى قضائية تُطالب فيها وزارة الصحة بتعويض المريض أو أهله، ومحاسبة الطبيب أو الكادر الطبي المتسبب بالخطأ.

وأوضح السكافي في حديث لـ "آخر قصة" أنّ الخطأ الطبي لا يُثبت كونه خطأً وفق تقييم أهل المريض، بل من الضروري تأكيد هذا الخطأ وفق لجنة طبية متخصصة وأطباء ذوات خبرة وكفاءة عالية في مجال الطب الأكثر ارتباطاً بالحالة المرضية.

وفي الوقت الذي أشار فيه إلى عدم وجود نصّ قانوني يُعاقب على الخطأ الطبي، إلا أنه أكد على أنّ العقوبة تأتي بحسب التحقيق الجنائي لطبيعة القضية اعتماداً على قانون العقوبات الفلسطيني.

وإلى أن توفر وزارة الصحة الأجهزة الطبية المتطورة والدقيقة في مجال طب النساء والولادة والتي تتعلل بها للحدّ من تلك الحوادث، إلى جانب إدراج نصّ قانوني يتضمن مصطلح الخطأ الطبي وعقوبته، سنبقى أخطاء التشخيص الطبي قائمة.

أمام هذه الحوادث التي تهدد حياة الكثير من النساء بالخطر، ساءلت "آخر قصة" مديرة الطوارئ في قسم النساء والولادة بمستشفى الشفاء بغزة الطبية امتثال الأعرج، التي أكدت الأمر وقالت إنّهُ من بين كل مئة حالة ولادة في غزة هناك عشرون حالة إجهاض تحدث لأسباب مختلفة من بينها سوء التشخيص، فيما بلغ متوسط عدد المواليد يومياً في قطاع غزة 157 وذلك خلال عام 2021 الذي شهد ولادة 57 ألفاً و513 مولوداً.

وعزت الطبية الأعرج ذلك إلى عدة أمور، كان فيم قدمتها ضعف وجود الأجهزة الكافية في المستشفيات والمراكز الصحية التي بدورها قد تساعد الطبيب في التشخيص الصحيح، وقالت: "الأجهزة المتواجدة قديمة ولا يُمكن إصلاحها في قطاع غزة، كما أنّ وزارة الصحة لا تمتلك الأجهزة المتطورة اللازمة".

وعلى الرغم من أنّ الوزارة دربت طواقم طبية مختصة لاسيما أخصائيين أمراض النساء والولادة، على التعامل مع الحالات بعيداً عن استخدام الأجهزة القديمة، لكن الأعرج قالت إن الأرقام تُشير إلى استمرار هذه المشكلة، على الرغم من فرص التدريب.

وتكتفي بعض النساء بالصمت أمام أخطاء التشخيص، فلا يُبلغن عنه إما لضعف إدراكهن بحقوقهن أو رضوخاً لجهلهن بحقيقة حوادث الإجهاض تلك التي أعادوها لـ "القضاء والقدر"، على ظنّ أنّه لم يكن بالإمكان تفاديها، وهي في واقعها حدثت نتيجة خطأ طبي تشخيصي.

وعلى الرغم من أنّه لا يوجد نص قانوني واضح وصريح يجرم الأخطاء الطبية، لكن ذلك لا ينفي تجاهل معاقبة





عامل في محل تجاري: دخل لا يوازي المشقة

واستكمل حديثه وهو يضع بقعة على رأسه: "في بعض الأحيان يكون شغلي الشاغل هو توفير المصروف اليومي لشقيقتي الصغرى التي تذهب إلى المدرسة مشياً على الأقدام رغم بعدها عن المسكن". مشيراً إلى أن مستلزمات البيت من طعام وغذاء وعلاج تستنزف جيبه، وبخاصة بعد موجة ارتفاع الأسعار التي أصابت الكثير من السلع.

وينحدر الدعالة من الطبقة الفقيرة أو المسحوقة، فيما اندثرت الطبقة الوسطى في المجتمع بفعل التحديات الاقتصادية وانعكاسات أزمة تقليص الرواتب على فئة الموظفين منذ العام 2017، والتي جعلت المجتمع منقسم إلى طبقتين إحداهما كادحة والثانية برجوازية.

يحاول العامل الدعالة التخفيف من مصاريف الوجبات السريعة، واستبدالها بتناول الأكل البيني، مشروطاً على أسرته الاستدانة من البقالة للضروريات، ويمارس فعل الترفيه ليوم واحد في الأسبوع من خلال مرافقة أصدقائه أو عائلته إلى شاطئ البحر الذي يعد المتنفس الوحيد لسكان القطاع المحاصرين منذ أكثر من 15 عاماً. ويقول إن هذا الاستجمام قد يصل تكلفته أحياناً إلى مئة شيكل (ما يعادل \$30) لاسيما إذا تضمن وجبة عشاء.

وفي الكثير من الأشهر، يعجز الشاب الدعالة عن دفع كثير من الفواتير المستحقة على كاهل أسرته، وهي موزعة بين فاتورة تلفون والإنترنت والكهرباء والخدمات، فضلاً عن فاتورة التسوق الأسبوعي، ومصاريف العطلة الأسبوعية التي تشتمل على مائدة طعام يوم الجمعة.

وعن المستقبل يقول، إنه يطمح إلى بناء مستقبل أفضل بأجر ذو قيمة كفيل بتغطية احتياجاته الأسرية، فضلاً عن حلمه بالاستقلال وبناء بيت والزواج وتكوين أسرة، لكنه يتسم ويقول: لست أعلم كيف ستحقق كل ذلك، ولكن على الأقل علي أن أحلم فألحاحاً بالمجان".

إليك قائمة بالمصروفات الشهرية:

لم يكن أمام عبد الجواد الدعالة، فرصة غير التوقف عن التعليم من أجل المساعدة في الإنفاق على أسرته بعد تعطل والده عن العمل وانعدام مصادر الدخل للأسرة التي تتكون من ثمان أفراد.

يقطن الدعالة (24 عاماً) في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وقد أنهى مرحلة الثانوية العامة، لكن فكرة الالتحاق بالجامعة لم تعد تراوده لاسيما بعد انخراطه كعامل في أحد المحال التجارية بالمخيم.

وسبق أن تنقل الدعالة بين عدد من المحال التجارية بحثاً عن راتب شهري أفضل يغطي احتياجاته وأسرته، وانتهى به المطاف بعد خمس سنوات إلى أجر قيمته 500 شيكل شهرياً (ما يعادل 147 دولار شهرياً).

قيمة أجر تخالف القانون الفلسطيني الذي نص في المادة الأولى لقرار مجلس الوزراء رقم (4) للعام 2021، الخاص برفع قيمة الحد الأدنى للأجور على اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع مناطق دولة فلسطين على النحو التالي: يكون الحد الأدنى للأجر الشهري وفي جميع القطاعات مبلغاً قدره 1880 شيكل شهرياً.

يتجول الشاب العامل غالباً في الشوارع العامة بعد الانتهاء من ساعات العمل (9 ساعات يومياً) ويعود أدرجه إلى المسكن مشياً على الأقدام طمعاً في توفير قيمة الإجارة.

يقول إن التفكير اليومي بالمستقبل يستنزف طاقته، فهو يحاول جاهداً أن يخرج من قالب العوز الذي يخيم على أسرته، وأن ينتقل بها إلى بر الأمان والاستقرار. غير أن كل محاولاته تبوء بالفشل في مجتمع يعاني نصف سكانه من الفقر وانعدام فرص العمل.

ولم ينكر الشاب أنه فكر في الهجرة من قطاع غزة بفعل الظروف الاقتصادية المحيطة، غير أنه قال إن تكلفة السفر باهظة ولا يستطيع توفيرها، ولو كان يملكها لكان قد استثمرها في الإنفاق على أسرته.

الدخل	المصروفات الشهرية
	45 شه دفعه
	65 شه حرة غدا
	50 شه مائدة الأسبوع
	15 شه ثوبه شهري
	20 شه خضار
500 شه	100 شه إبقالة
	50 شه وصال سبعة
	100 شه منقعات
	60 شه تنقل
	50 شه فائدة جوال
	35 شه انترنت
	25 شه مصروف صديقة
	100 شه رزينة (مطعم)
العجز : 315 شه	815 شه

غزة: ظاهرة "التكيش" تقود الكثيرين إلى السجن

كتبت: سلمى العجلة

ويفسر الخبير الاقتصادي ماهر الطباع انتشار ظاهرة التكيش في قطاع غزة، بأنه عائد إلى أن القطاع يشكل بيئة خصبة لمثل هذا النشاط نتيجة معاناة السوق من الركود، و اشتداد الأزمات الاقتصادية بفعل الحصار المفروض للعام الخامس عشر على التوالي، فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية التي تكونت بعد عام 2017م الذي شهد تحويل عدد كبير من الموظفين الحكوميين إلى ما يعرف بـ"التقاعد المالي"، وقطع رواتب موظفين آخرين وتقليص نسبة الراتب، وفق قوله.

تتقاطع هذه العوامل لتفرز ظروفاً مُلحة تجبر المواطنين على القبول باستغلال حاجتهم للسيولة من قبل شركات تعمل خفية سواء كانت هذه الشركات مرخصة أم لا: الأمر الذي ينتهي بحبس المواطنين على خلفية ذمم مالية في ظل غياب قوانين تحمي حقوقهم من الاستغلال والتلاعب، ليصل حجم التكيش بغزة إلى أكثر من مليار دولار، وفقاً لما قاله مدير عام السياسات العامة والتخطيط بوزارة الاقتصاد الوطني أسامة نوفل. ووفقاً للتفتيش القضائي في قطاع غزة، فإن إجمالي قضايا الذمم المالية بلغت 142 ألفاً، حتى عام 2020، ولا يعرف عدد قضايا الذمم المالية الموقوفة أمام القضاء والمتعلقة بـ"التكيش" على وجه الخصوص.

وتشمل هذه الظاهرة نطاقات محددة من السلع، وكانت بدأت في قطاع بيع الهواتف النقالة، ثم اتسعت لتشمل عدة قطاعات كالسيارات والأجهزة الكهربائية والعقارات وحتى الذهب، كما أوضح الخبير الطباع.

منذ سنوات ظهرت في قطاع غزة ظاهرة أطلق عليها المختصون الاقتصاديون اسم "التكيش" تقوم على شراء سلع معينة بالتقسيط عن طريق "الشيكات" أو "الكمبيالات"، بسعر يزيد عن سعرها الأصلي، ثم بيعها نقدًا بسعر زهيد و بفوارق كبيرة عن مبلغ الشراء إما للتاجر نفسه الذي باعها أو لجهة أخرى.

وانتشرت هذه الظاهرة بدايةً من العام 2017 مع ازدياد تردي الوضع الاقتصادي في القطاع، وما نتج عنه من انعدام مصادر دخل الكثير من العائلة وعدم توفر السيولة المالية، وبحثاً وراء السيولة يضطر مواطنون للجوء إلى ما يعرف بـ"التكيش"، رغم أنها عملية تُوقع صاحبها في أزمة تراكم الديون أو الكمبيالات، نتيجة العجز عن الوفاء بالأقساط، وبالتالي يصبح في مواجهة السجن.

ولو افترضنا أن هناك مواطناً يرغب في الحصول على سيولة نقدية لتسديد التزامات لديه، فإنه يلجأ إلى أحد المحال التجارية لشراء جهاز كهربائي قيمته الأصلية مثلاً "ألف دولار"، ثم يقوم بالتوقيع مع التاجر على معاملة تقتضي دفع مبلغ ألفي دولار -ضعف المبلغ الأصلي- شريطة أن يسدد المبلغ المستحق بنظام القسط الشهري.

ومن الفور يقوم المشتري ببيع الجهاز سواء إلى التاجر نفسه، أو إلى تاجر آخر في السوق المحلي، بقيمة 800 دولار (أي بمعدل خسارة 1200 دولار) بعدما يكون قد كبل نفسه بسلسلة من الشيكات أو الكمبيالات التي تستخدم ضده في حال عجزه عن الوفاء بالأقساط .

المتابعة والمراقبة التي تجريها وزارة الاقتصاد حول التكبّيش بالعقارات الذي لا يعتبر من نطاق اختصاصها. وكانت وزارة الاقتصاد قد أعلنت عن نظام البيع بالتقسيط وقراراتها لحظر التكبّيش خلال ورشة عمل نظمها نقابة الاقتصاديين الفلسطينيين بالغرفة التجارية في غزة مطلع الشهر الجاري، غير أن هذه الورشة شهدت انتقاداً من قبل بعض أعضاء النقابة والصحفيين لعدم دعوتها سلطة النقد الفلسطينية والمجلس التشريعي، باعتبار ظاهرة التكبّيش خلقت بالأساس نتيجة شح السيولة، ويتطلب علاجها ضخ المزيد من السيولة في الأسواق بالنظام والنظر فيما يتعلق بالشيكات المرجعة، بالإضافة لإصدار مواد قانونية تُجرّم التكبّيش وتفرض عقوبات رادعة على المتعاملين بها.

لكن سلطة النقد التي اكتفت بالإشارة في تصريحات سابقة لمحافظ سلطة النقد عزام الشوا، إلى اتخاذهم إجراءات للحذ من ظاهرة الشيكات المرتجعة عن طريق تطوير نظام الشيكات المعادة الذي اعتبرته يفي بالغرض، بالإضافة لإطلاقهم نظام الاستعلام الائتماني لشركات القطاع الخاص، لم تشير بالملء إلى قيامهم بآلية إجراءات تجاه حل مشكلة شح السيولة.

في المقابل، قال مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، لـ"آخر قصة"، "إن المجلس التشريعي عقد ورشات عمل مع الجهات ذات الاختصاص مُمثلة بوزارة الاقتصاد والنيابة العامة ومُمثلين عن البنوك ووزارة العدل والمحاكم، وخرجت بالقرارات التي أصدرتها وزارة الاقتصاد وتشكيل لجنة من المباحث الاقتصادية التابعة للأمن الداخلي والنيابة العامة ووزارة العدل لمعالجة الظاهرة من الناحية القانونية والاقتصادية".

وعن سؤاله حول احتمالية تعديل قانون التجارة الفلسطيني بشكل يتضمن وضع قيود وشروط معقدة لعدم استغلال التجار حاجة الناس من خلال ممارسة ظاهرة التكبّيش، ومحاربة المتحايين على القانون، فقال الأغا، إن الأمر لا يزال قيد الدراسة في المجلس التشريعي.

وقال الطباع في سياق حديثه لـ"آخر قصة"، "يشير تنامي التكبّيش إلى حاجة المواطنين له، على الرغم مما يلحقه بهم من أضرار سواء على صعيد المواطن الذي يثقل كاهله بالديون والكمبيالات وتعسر السداد، أو على صعيد التجار إذ تتسبب بكساد بضائعهم عندما تنخفض الأسعار كثيراً".

وفيما يتعلق بخسائر قطاع السيارات وحده، أشار إسماعيل النخالة رئيس جمعية مستوردي السيارات في قطاع غزة في مقابلة مع "آخر قصة" إلى أنّ عمليات التكبّيش التي حصلت في الشهور الماضية كبدت الكثير من التجار خسائر مالية كبيرة قدرتها بعض الجهات بـ 2-4 ملايين دولار، وهو ما تسبب بتراجع عملية إدخال السيارات بنسبة كبيرة جداً، حسبما قال.

في هذا الإطار، توجهت "آخر قصة" بمسألة وزارة الاقتصاد الوطني تجاه دورها في مكافحة ظاهرة التكبّيش، وعليه قال مدير عام الشؤون القانونية والمستشار القانوني بالوزارة يعقوب الغندور، إنّ وزارته اهتمت بالترويج إلى نظام البيع بالتقسيط إعلامياً من أجل توعية الجمهور، وطالبوه بوقف التعامل بنظام التكبّيش، وضرورة التواصل مع الوزارة في حال وقع أي من المواطنين في شباكه.

وعلى الرغم مما أوضحه الغندور من أنّ وزارة الاقتصاد الوطني أصدرت قرارات (64) - (73) لعام 2022، واللذين يحظران عملية التكبّيش وينظمان عملية البيع بالتقسيط بحيث لا ترتفع نسبة الزيادة في المبلغ المُقسط عن 5% سنوياً، إلا أنّ أحد القرارين يحتوي على 6 حالات من الاستثناءات لم يشملها عمل الوزارة بمراقبة ومنع عمليات التكبّيش، مثل قضايا الذمم المالية الناتجة عن التعاملات غير التجارية بالتكبّيش: ما يفتح الباب للتساؤل عن موقع القانون الفلسطيني وتشريعاته في حماية المواطنين من عملية الغش وسدّ ثغرات القرار الوزاري؟.

ويرى المحامي عبد الله شربشة إنّ قرارات وزارة الاقتصاد الوطني على الرغم من أهميتها؛ إلا أنها تبقى المجال مفتوحاً أمام ثغرات قانونية كثيرة تُجيز التحايل والتعامل بالتكبّيش، مبيّناً أنّ القرار لا يشمل عمليات



شبح الطلاق يُطارِد مريضات السرطان في غزة



كُتِبَتْ: رشا أبو جليل

مريض. وقالت له عائلته إن مريض سينتقل وراثياً إلى أطفالنا. وسينجب مني أطفال يعانون من ذات المرض. لذا قرر الانفصال عني".

ترد في حديثها لـ "آخر قصة": "حينها راودني ألف سؤال وسؤال دون جواب واحد. لماذا لم يمنحني الأمل وقد منحتني كل شيء؟ هل تبديل الزوجات أمر سهل بهذه البساطة لدى الأزواج؟ هل إصابتي بالسرطان تعني أنني ساموت دون أمل بالشفاء؟".

أما تغريد (اسم مستعار) ورغم أنها أصيبت بورم حميد إلا أن المصير ذاته تشاركت مع هدى. إذ قرر خطيبها الانفصال عنها قبل ثلاثة أسابيع فقط من موعد الزفاف بعد فترة خطوبة استمرت عام ونصف، بسبب إصابتها بمرض سرطان الغدة اللمفاوية.

تقول تغريد (21 عاماً) بحزن بالغ: "بعدما اكتشفت إصابتي بهذا المرض بدأت معاملة خطيبي تتغير معي. اختفت ملامحه اللطيفة وأصبح يفعل المشكلات لأتفه الأسباب. وعندما طلب الانفصال أرجع قراره إلى عدم التوافق. لكن الأمر كان واضحاً بالنسبة لي. لقد قرر الابتعاد بسبب مرضي رغم أنها كانت أوارم حميدة وليس خبيثة".

يستوجب قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم (20) لسنة 2004، في المادة رقم (5) أنه "على وزارة الصحة توفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية المتعلقة بصحة الأم والطفل ومنها إجراء فحص طبي قبل عقد الزواج ويعمل على عدم توثيق العقد إلا بعد الفحص الطبي للتأكد من خلو الزوجين مما يمكن أن يؤثر على حياة وصحة نسلهما".

"تساءلت كثيراً، إن كان زوجي قد سمع جيداً لكلمات المأذون يوم خطبتنا وهو يقول (في السراء والضراء)، ولكن قراره بالانفصال والطلاق كان أسرع من أي شيء آخر بعد تشخيص إصابتي بمرض سرطان الثدي". تلخص هدى (اسم مستعار) قصتها مع أسوء أمرين قد تحصل عليهما أي امرأة معاً (السرطان والطلاق) رغم خمسة أعوام سعيدة قضتها مع زوجها الذي وصفته بأنه كان خلالها رجل ليس كأى رجل.

تقول هدى (27 عاماً) التي أنجبت من زوجها طفلة واحدة، "أجريت كشفاً مبكراً لسرطان الثدي وظهرت النتيجة إيجابية. أي مصابة بالمرض. ثم لم تمض سوى ثلاثة أشهر حتى وقع الطلاق بيننا فجأة".

كثيراً ما نسمع وقوع الطلاق بحق امرأة بسبب إصابتها بـ "ذلك المرض" وهو الاسم الشائع مجتمعي الذي يطلقه الناس على مرض السرطان لما يمثله من خطورة كبيرة فلا يجرؤون على البوح باسمه صراحةً. ورغم تكرار تلك الحوادث إلا أنه يغيب محلياً وجود إحصاءات رسمية دقيقة حول أعداد النساء اللواتي تُطلقن بسببه.

لكن بحسب دراسة أعدها الدكتور علاء مطر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الإسراء بغزة عام 2016، حول "مدى رضا مريضات السرطان في قطاع غزة عن الخدمات الصحية المقدمة لهن"، تقول إن 38% من مريضات السرطان في قطاع غزة طلقهن أزواجهن بعد اكتشاف إصابتهن بالمرض. وكان زوج هدى قد رافقها مرة واحدة للعلاج في القاهرة، وعنها قالت: "بعدها لم يهتم



أزمة مالية متجددة تجعله غير قادر على تدبير الخدمات الصحية لمرضى السرطان التي تعتبر باهظة الثمن. في الوقت الذي أصبحت فيه السلطة الفلسطينية التي تغطي تكاليف العلاج في هذا المستشفى، مُدنية لم يبلغ 72 مليون دولار - بحسب تقرير نشره موقع بي بي سي في 27 مارس 2022.

أما عن الحصول على تصريح لتلقي العلاج والرعاية الصحية في الخارج في المستشفيات الوطنية الأخرى أو الخاصة في الضفة الغربية التي تعد أكثر تطوراً من مثيلاتها في قطاع غزة، فيقول شامية: "هذه مسألة تتطلب موافقة إسرائيلية قد تستغرق عدة أشهر، ولا يمنحها الاحتلال لكل من يصنفهم بأنهم (ممنوعين أمنيًا)".

وخلال عام 2021، أبلغت إسرائيل 37% من مقدمي طلبات العلاج في الضفة أو الداخل المحتل، أنها رُفِضت أو أنها "قيد الفحص" أو لم يتلقَ مقدموها رداً أصلاً، ورفضت طلبات 38% من المرضى الأطفال وعددها 1415 طلباً، ورفضت كذلك 24% من طلبات المرضى الذين يتجاوزون الـ 60 من العمر وعددها 2906 طلباً أو لم يتلقَ مقدموها رداً. بحسب تقرير صادر عن منظمة (بتسيلم) الحقوقية الإسرائيلية في 10 شباط 2022.

وطالب مختصون في المجالين الحقوقي والصحي بقطاع غزة، خلال ورشة عمل نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بمدينة غزة في 9 نوفمبر 2022، بتطبيق علاج السرطان والأورام، وهو الأمر الذي يفتح باب التساؤل حول عدم إنشاء مستشفى خالد الحسن للسرطان وزراعة النخاع الذي سيشكل بارقة أمل كبيرة لدى مصابي السرطان بغزة، وسيحمل انعكاسات إيجابية على حياتهم الصحية والاجتماعية.

هذا المستشفى الذي تقرر إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 2016 يعد أكبر صرح طبي في فلسطين، ويبلغ تمويله 140 مليون دولار من أموال التبرعات والماتحين. وضع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حجر أساسه عام 2016 على أراضي بلدة سردا قرب رام الله، لكنه لم يرى النور حتى اليوم.

حاول "آخر قصة" الحديث مع العديد من المسؤولين في وزارة الصحة برام الله حول مصير هذا المشروع، لكنهم لم يدلووا بإجابات حول الموضوع، فيما رد أحد أعضاء مجلس إدارة المستشفى الذي طلب عدم الكشف عن هويته على سؤال كاتبة التقرير حول عدم إنشاء هذا المستشفى حتى اليوم، بكلمات مقتضبة، قائلاً: "لم تتمكن حتى اليوم من جمع التبرعات والدعم الكافي لإنشاء المستشفى، لذلك جمد المشروع".

في المقابل يرى مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس أن الواقع الصحي يتنافى مع ما جاء في قانون الصحة العامة، "إذ أنه لا يوجد مستشفى فلسطيني واحد يستطيع تقديم كامل الخدمات لمرضى ومصابي السرطان في الأراضي الفلسطينية، وأن يشكل بيتاً آمناً يوقف توجههم إلى العلاج خارج الأراضي الفلسطينية سعياً للحصول على رعاية أفضل ومتكاملة" كما قال.

ولمعرفة إذا ما كانت هذه المادة القانونية تحمي المرأة من الانفصال نتيجة إصابتها بعلّة صحية وبخاصة إذا لم يثبت أن العلة ستؤثر على صحة نسلها لأسبما في حال أصيبت بمرض حميد، أو كان في مواضع لا تشكل خطراً على الصحة الإنجابية، قال المحامي الشرعي والنظامي أحمد عمار: "إن إجراء الفحص الطبي الشامل للتزوجين يعد حق متبادل لهما من أجل ضمان خلوصهما من الأمراض التي قد تؤثر على حياتهما وأطفالهما ولتجنب الأمراض الوراثية، إذ يمنح هذا النص القانوني الطرفين الحق في معرفة الأمراض التي يعاني منها الطرف الآخر قبل الزواج".

وبين عمار في سياق حديثه "آخر قصة" أن هذا النص القانوني لا يمكن للزوج الاعتماد عليه في دعم قضية طلاق قد يرفعها في المحاكم ضد زوجته المصابة بالسرطان، إذ أن هذا المرض -وفقاً لوجهة النظر القانونية- لا يؤثر بطبيعة الحال على صحة النسل خاصة لو كان حميداً.

وأشار في الوقت ذاته إلى وجود نص قانوني يضمن للجميع بما فيهم المرأة الحق في تلقي الخدمات الصحية، حيث ورد في قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم (20) لسنة 2004، في المادة (2) "تفويضاً لأحكام هذا القانون وبالتنسيق مع الجهات المعنية على الوزارة تقديم الخدمات الصحية الحكومية الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية، وإنشاء المؤسسات الصحية اللازمة لذلك".

وتشخص الأطباء خمسة حالات جديدة يومياً لمرضى السرطان ووفاة حاليين في قطاع غزة، وفق لتصريحات منسق مشروع المناصرة في منظمة الصحة العالمية محمد لافي.

وغم تقارب النسب بين إصابات الذكور والإناث في المرض إلا أن الكثير من النساء تدفع الضريبة مُضاعفة عندما تُطلق من زوجها على إثر ذلك، فما الدافع وراء تخلي الأزواج عن زوجاتهم عند تشخيصهن بمرض السرطان؟ يجيب المختص الاجتماعي إياد الشوريحي: "يُحصل الطلاق عندما لا يتوفر الوعي لدى الزوج حول ما يتعلق بالإصابة بمرض السرطان لكن هذا لا يمكن اعتباره مبرراً".

وعد الشوريحي في حديثه لـ "آخر قصة" أن عدم وجود علاقة زوجية متينة بين الأزواج سبباً مهماً وراء تطليقهن زوجاتهم المصابات بالسرطان، بالإضافة إلى عدم مقدرة بعضهم الاقتصادية على توفير العلاج لهن، فيما قال إن أسوأ ما قد يدفع الرجل لتطليق زوجته المصابة بمرض سرطان الثدي مثلاً هو أنه فقدت جزءاً من أنوثتها باعتقاده.

لكن المختص الاجتماعي عاد وأكد كل هذه الأسباب لا تُشرعن الانفصال نحو الانفصال، وقال "هناك العديد من الحالات التي أثبت خلالها الرجل وفاءه لزوجته بوقوفه جوارها حتى وصولها إلى بر الأمان".

ويقول مدير عام الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة، د. ماهر شامية، "إن مرض السرطان، ليس معدياً، ولكنه مرض قد يتوارث جينياً بين الأجيال في العائلة، مشيراً إلى أن السرطانات الوراثية تتراوح نسبها بين 10-15% فقط على المستوى العالمي.

وأوضح شامية خلال حديثه لـ "آخر قصة" أن تبعات الحصار الإسرائيلي من نقص في الأدوية والمهام الطبية والعلاجات التخصصية والكيميائية وأجهزة المسح الذري والإشعاعي والعصوبات الكبيرة التي تعيق حركة المرضى المحولين إلى مستشفيات الداخل المحتل والضفة، كل ذلك يساهم في تعزيز توجه بعض الرجال نحو تطبيق زوجاتهم المصابات بالسرطان بسبب فقدان الأصل في العلاج.

وذكر أن جهاز المأموريات الوحيد بالوزارة المختص للكشف المبكر عن مرض السرطان والذي يقدم خدماته مجاناً للنساء ابتداءً من سن الأربعين، معطل حالياً بسبب عدم سماح إسرائيل بإدخال قطع غيار لازمة لصيانتها وإعادة تشغيله، ولفت إلى أن عدم الاستقرار في الأدوية يتسبب في مزيد من الألم والمعاناة للمرضى وعائلاتهم، ويتسبب أيضاً بتراجع أوضاعهم الصحية خاصة بعد فترة طويلة من العلاج المنتظم.

ويوجد في الأراضي الفلسطينية مستشفى رئيسي يقدم خدماته للمصابين بالسرطان من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو مستشفى أوغستا فيكتوريا (المطلع) في القدس، لكن هذا المستشفى يعاني



يعملُ محمد النقلة (30 عامًا) نادلاً في أحد مطاعم قطاع غزة، في ظروف اقتصادية قاسية، فلا أجور مُرضية ولا بيئة عمل مستقرة أو آمنة، حسب وصفه. اضطر الشاب النقلة إلى هذا العمل بعدما تخرج من إحدى فروع كليات الإعلام ولم يجدَ فرصة عمل، حاله حال 13,948 خريج وخريجة في القطاع، ويحوز على أجر يومي لا يتجاوز العشرين شيكلاً أي ما يُعادل 6 دولارات مقابل عدد ساعات عمل تزيد عن 9 في اليوم. النقلة واحدٌ من أصل 1200 عامل في منشآت القطاع السياحي بغزة، حسب إحصاءات الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق، وغالبيتهم يعانون ظروفًا اقتصادية صعبة بفعل انعدام فرص العمل الناتج عن الحصار المفروض على القطاع منذ 15 عامًا.

الإجبار على المَر: ماذا لو كنتَ نادلاً في غزة؟

أجل المحافظة على حقوقهم إذ تتلقى منهم الكثير من الشكاوى في لقاءاتٍ توعوية تعقددها لهم.

وأمام ضياع حقوق الكثير من العمال لقاء كل تلك الانتهاكات في بيئة عمل ساءلت "آخر قصة" وزارة العمل عن دورها فتعذر مدير دائرة شروط العمل في الوزارة حسين حبوش، بأن عدد مفتشي العمل لديهم "قليل" مقابل عدد المنشآت في القطاع الاقتصادي.

وقال حبوش إن عقد العمل غالباً ما يكون شفهيًا بين العامل وصاحب المنشأة ويتراضى الطرفان دون التوقيع على بنود وشروط للعمل تضمن حقوق كل منهما، بيد أنه أفاد بأن الوزارة رفعت ملف للأمانة العامة في مجلس الوزراء للنظر في الأجور المتدنية التي يتقاضاها الكثير من العمال.

وبالعودة إلى النادل "النقلة" فالأمر لا يقف عند شُح الراتب، حسبما قال، لكن طبيعة عمله كنادل أيضًا تُشكّل الكثير من الضغوط على نفسه، ومنها احتفالات أعياد الميلاد والمناسبات السعيدة التي يُقيمها الزبائن يوميًا ويضطر للمشاركة فيها كـ "الكومبارس" في المسلسلات للتصفيق بحرارة وسعادة فيما هو لا يذكر آخر احتفال عيد ميلاد أقامته عائلته المحدودة الدخل.

تلك الاحتفالات التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من أساسيات عمل المطاعم والمقاهي إذ يُقيمها الأشخاص في مختلف المناسبات لاسيما أعياد الميلاد والنجاح، ويطلب فيها الزبائن تحضير مفاجئة لأحدهم يحملها أحد العاملين وترافقها موسيقى صاخبة ومجموعة من النُدل يرسمون ابتسامة عريضة على وجوههم ويؤدون واجب العمل الذي أصبح روتينيًا فيما هم تواقون لتحسين ظروفهم وتغيير أحوالهم للأفضل.

وحول هذه الضغوطات النفسية التي يعيشها النقلة ورفاقه يوميًا، عبّر بقوله "شو جبرك على المَرّ قله الأمر منه" وذلك لقبوله مُرغماً بهذا العمل وهرّاباً من الوقوع في شباك البطالة التي وصل معدلها 47% في قطاع غزة أو الانضمام لطابور طويل من العاطلين عن العمل قُدروا بـ 253 ألفاً، وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يتسم النادل وهو يُقدم الوجبات للزبائن ابتسامة عريضة تخفي الكثير من واقع حياته، إذ قال في حديث لـ "آخر قصة"، "الأجر الذي أحوز عليه لا يكفي لسدّ احتياجاتي الأساسية خاصة بعدما ألح عليّ الجميع بالزواج العام الماضي وسكنت في غرفة ببنت العائلة لعدم قدرتي على استئجار بيتٍ مستقل لوحدي".

ويعود شُح الرواتب في القطاع السياحي لأسباب قد ترتبط بواقع العمل ذاته، وفق ما أفاد به معين أبو الخير عضو مجلس إدارة الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية.

وقال أبو الخير إن عمل هذا القطاع يعتبر موسميًا ويبقى استقرار المنشأة مرهونًا بالواقع الاقتصادي العام في قطاع غزة، فيما يبلغ عدد المنشآت السياحية 1000 منشأة ما بين مطاعم وفنادق ومنتجات ومكاتب سياحة وسفر وشاليهات ونوادي سياحية.

ولا تنسجم قيمة الرواتب التي يحصل عليها العاملين في القطاع السياحي مع ما نصّ عليه القانون الفلسطيني مع المادة (1) لقرار مجلس الوزراء رقم (4) للعام 2021، أن يكون الحد الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق دولة فلسطين وفي جميع القطاعات مبلغاً قدره (1.880) شيكلاً شهريًا، أما الحد الأدنى لأجور عمال المياومة خاصة العاملين إضافة إلى العمال الموسمين مبلغاً قدره (85) شيكلاً يوميًا.

لكن هذا القرار بقي حبراً على ورق في قطاع غزة، وفقاً لما أكدت عليه منسقة مركز الديمقراطية وحقوق العاملين منى رستم، والتي قالت إن العاملين في قطاع المنشآت الخاصة يواجهون الكثير من الانتهاكات لحقوقهم أهمها أنهم لا يُسجّلوا في وزارة العمل كعاملين، إضافة لتعرضهم للفصل التعسفي، وضعف إمكانية حصولهم على إجازات، إلى جانب رواتبهم التي تقلّ عن الحد الأدنى وساعات عملهم المرتفعة، إضافة إلى ما تقدم، تشير رستم إلى أنّ المركز يقوم بدوره في التفتيش على المنشآت السياحية لضمان حقوق العاملين في القطاع السياحي ومحاولة رفع الوعي لدى العاملين من

لا تزال صناعة بدل زفاف الرجال حية في غزة



يكتنز المتجر الصغير بلفات الأقمشة ذات الألوان الداكنة التي يفضلها الشباب غالباً لبذل الزفاف، وبينها يقف أبو شعبان مُعلّقاً على رقبته متراً وردي اللون مسجلاً قياسات الزبون محمد الزعائين. يقول الزعائين وهو شاب مقبل على الزواج في حديثٍ مع "آخر قصة": "بعد تجربة اخواني، جئت لتفصيل بدلي وأنا مطمئن لأنني أحب الاختلاف، والسوق مليء بالموديلات المكررة والقماش الاستهلاكي العادي، فأنا أضمن هنا بدلة مصنوعة خصيصاً لي".

وكان ذلك ما أكدّه أبو شعبان بقوله: "ما يميز تصميم وخياطة البذل أنها تُصنع خصيصاً على مقياس وذوق الزبون، ودائماً ما يلجأ للتفصيل الأشخاص طوال القامة أو قصارها أو حتى من يُعانون البدانة المفرطة لعدم توفر مقاساتهم في الأسواق فمن خلال الخياطة يحصلون على بدلة تليق بمقاسهم تماماً".

رغم ما يحققه هذا المصمم من صيت ونجاح إلا أنه يعاني الصعوبات في مهنته وذلك نتيجة أزمة انقطاع التيار الكهربائي التي تُصيب عصب القطاع الصناعي ومختلف مناحي الحياة في قطاع غزة منذ عام 2006 وتستمر إلى اليوم.

وُسبب أزمة الكهرباء تحدٍ كبير أمام إنجاز أبو شعبان في عمله، إذ يضطر في كثير من الأحيان إلى تأجيل الكثير من الطلبات أو التأخير في المتجر بصحبة العاملين الذين يساعدونه إلى منتصف الليل، يُعقّب: "البدلة التي تحتاج 5 ل ساعات من العمل المتواصل قد تحتاج ليوم أو يومين في ظروف الكهرباء".

لا تتوقف مصاعب عمل الخياطين في قطاع غزة عند انقطاع التيار الكهربائي، ولكنها تمتد إلى عدم قدرتهم الحصول على أقمشة مناسبة وهو ما عبّر عنه أبو شعبان بقوله: "هذا أكبر تحدي أمامنا فلا يوجد في غزة الكثير من الأقمشة المتنوعة وذات الجودة العالية". يأتي ذلك في ظلّ غلاء أسعار هذه الأقمشة: ما يؤثر طردياً على السعر الكلي للبدلة ويؤدي لانخفاض نسبة الربح لدى الخياط الذي يصعب عليه رفع سعر البدلة استجابةً للأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها السكان.

يكشف أبو شعبان السّر في استحوذته على أذواق الشباب وشيوع صيته قائلاً: "إن تشارك الناس أفراسهم في مرحلة من أهم مراحل الزواج يعطيك الأمر نوع من السعادة، وأنا تفوق سعادي إنتاج البدلة سعادة العريس ذاته، كما أن شعوري تجاهه بالمسؤولية يظهر في زفافه بأبهى خُلة هو أهم عوامل نجاحي".

ينشغل مصمم ومُنفّذ بُذل زفاف العرسان سامر أبو شعبان (50 عام)، بوضع لمساته الأخيرة على بدلةٍ سوداء لأحد العرسان الذين وضعوا ثقتهم به؛ ليتردوا بدلة العمر من تحت يديه ويتصاميم عصرية مميزة.

يعمل أبو شعبان في هذه المهنة منذ 30 عامًا، ويتجاوز بها تحدٍ كبير يتعلق بمناقسة البذل الرجالية المستوردة لاسيما من تركيا والصين، وقد اكتسب ثقة كبيرة من جمهور زبائنه المحليين من مختلف الفئات العمرية والمستويات الوظيفية والإدارية.

وقال الرجل ذو الشعر الرمادي: "قُصِبْتُ في الحياكة والتصميم أكثر من نصف عمري كعامل أولاً ومن ثم افتتحت متجرٍ الخاص"، ويرى فيها شغفه والشيء الوحيد الذي يتقنه ويُبدع فيه بموهبة وحرفية اكتسبها مع الوقت وتظهر جليّة في البذل التي يلبسها العرسان ذات الجودة العالية والأناقة الظاهرة.

إنّ معمل أبو شعبان هو واحدٌ من المعامل القليلة النادرة التي لا زالت تعمل في مجال خياطة بدل الأفراح الرسمية للرجال، ويعد واحداً من خمسة متاجر في مدينة غزة. وتتراوح قيمة إنتاج البدلة (300 - 350 شكيلاً؛ لكن في المقابل تشهد متاجر البذل الجاهزة عروضاً على الأسعار، غير أنه يقول إن هناك فرق كبير بين الجاهز والمفصل، في الجودة والشكل.

وعوضاً عن الحياكة والتفصيل أو شراء البدلة الجاهزة، راجت مؤخراً محلات تأجير البذل الرسمية بسعرٍ رمزي لا يتجاوز 50 شكيلاً، وذلك نتيجةً لندهور الأوضاع الاقتصادية في غزة وزيادة المصاريف التي تثقل كاهل أيّ شاب مقبل على الزواج؛ إلا أنّ أبو شعبان يشكّي من تأثير هذه المحال سلباً على عملهم كمصممين وخياطين.

ونظراً للظروف الاقتصادية التي يعاني منها الشبان في قطاع غزة، بحيث يعتمد ثلثيهم على الحصول على الدخل وفق استطاع للرأي أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قام أبو شعبان بابتكار طريقة تمكّن الشاب العريس الاستفادة من بدلة زفافه بطرق مختلفة.

يقول الرجل في حديثٍ لـ "آخر قصة": "بدلة العريس لا تصلح لأي مناسبة أخرى، وعادة يلبسها العريس ليلة زفافه فقط ثم يركبها في خزانته؛ لذلك ابتكرت طريقة جديدة ليستطيع استغلالها من خلال إزالة التركيبات المصنوعة من الستان والشمواه والإكسسوارات التي تعطيها فخامة خاصة، وتحويلها إلى ببدلة عادية يمكن استغلالها للعمل أو مناسبات أخرى".



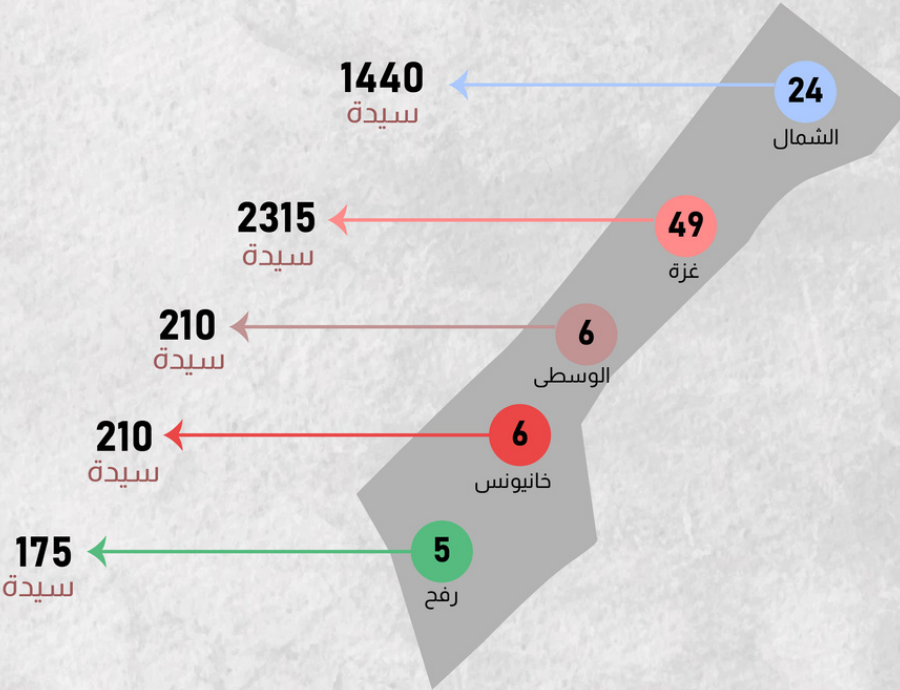
اهتمام النساء الفلسطينيات بالرياضة



300-200

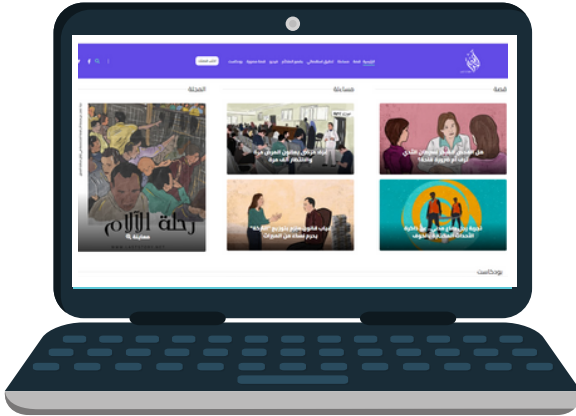
سيده يمارسن رياضة المشي يومياً على شاطئ بحر غزة

النساء والصالات الرياضية





آخر قصة
LAST STORY



WWW.LASTSTORY.NET

تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة

